التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية

للتكامل الاقتصادي دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية. ونستطيع أن نرصد هذا الدور في النقاط التالية:

١- يقدم التكامل الاقتصادي للأمة إمكانات كبيرة لا تقارن بإمكاناتها الحالية، فضلا عن أن تقارن بإمكانات كل قطر على حدة. ذلك أنه من المعروف اقتصادياً، والمجمع عليه بين كتاب التنمية، أن إمكانات مجموعة من الدول تفوق بمراحل مجموع الإمكانات الفردية للأقطار المكونة لتلك المجموعة[١].

ومن ثم فإن إدخال البعد الإسلامي على مقومات إستراتيجية التنمية القطرية، وتجميعها في إستراتيجية واحدة «يحقق أكبر استفادة من إمكانات كل دولة إسلامية دون فاقد أو ضائع»[٢] ويضيف إمكانات كبيرة لكل إقليم ولمجموع الأقاليم معا. وهو إذ يؤدى إلى ذلك فإنه يرفع عن كاهل الدول الإسلامية ما تتعرض له اليوم فرادى ـ شأنها شأن بقية دول العالم الثالث ـ من استغلال بشع عن طريق شروط التبادل الدولي، والتي تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية سلبا أو إيجابا، فهي إن كانت لصالح الدولة أمكن أن تدفع التنمية خطوات إلى الأمام، وإن كانت ضدها فهي كفيلة باستنزاف كل إمكاناتها، ووضع أكبر القيود على التنمية الاقتصادية فيها[٣].

٢- كذلك فإن التكامل الاقتصادي وما يعنيه من تنسيق بين استراتيجيات التنمية على مستوى العالم الإسلامي، يلفت نظرنا إلى دور فوائض البترول التي يملكها العالم الإسلامي، والتي تقيه أحبولة رأس المال الأجنبي، ذلك أن هذه الفوائض وهي

(١) د. محمد دويدار، المرجع السابق، ص٤٣ .
(٢) د. محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، بدون رقم طبعه أو تاريخ، ص٣٢ .
(٣) روبرت بولدين، جيرالد مايز، التنمية الاقتصادية، ترجمة يوسف صايغ، مكتبة التعاون، بيروت، بدون رقم للطبعة سنة ١٩٦٤ جا ص٤٠١ .

ناشئة عن ركاز موجود في باطن الأرض الإسلامية، فإن ٢٠٪ من هذه الأموال ليست من حق الإقليم الذي توجد هذه الثروات به، بل هي لعامة المسلمين المحتاجين لها. فكم تبلغ هذه النسبة؟ إنها لا تقل عن ٥٠ بليون دولار من إجمالي الأرصدة للدول الأربع كبرى منتجي البترول في العالم العربي، ناهيك عن إمكانات بقية الدول البترولية. وهذا المبلغ يمثل ثلاثة أمثال ما تكلفه مشروع مارشال لتعمير أوروبا.

أليس في هذه الأموال وسيلة لتمويل التنمية على مستوى العالم الإسلامي؟

٣- لا تقتصر الفوائد التي يجنيها العالم الإسلامي من التكامل الاقتصادي على توفير التمويل، بل إنه يوفر لها فرصة الاستغلال الأمثل لموارد هذا العالم الموزعة توزيعا كأنه يدعوها بنفسه إلى التكامل. فحيث توجد الفوائض المالية لا يوجد العمل ولا الأرض الزراعية، وحيث توجد الأرض الزراعية (السودان مثلاً) لا توجد الأيدي العاملة ولا الفوائض المالية، وحيث توجد الأيدي العاملة (باكستان ومصر) تقل الفوائض المالية والأرض الزراعية. وإن ضم هذه الموارد بعضها إلى بعض لكفيل بأن يحقق التنمية الاقتصادية في أفضل الظروف، فتتمكن السودان من إنتاج ما يكفي حاجة العالم الإسلامي من الحبوب، وتتمكن مصر من سد حاجة العالم الإسلامي من بعض الخبرات النادرة، كما يتمكن إقليم ثالث من سد حاجة أخرى. وهكذا. إن في الوطن العربي وحده من القوى البشرية الضخمة، والخبرات العلمية ومن الثروات الهائلة ورءوس الأموال الفائضة، ما يصلح أساساً لإقامة دولة عظمى. ولكن هذه العوامل لم تلعب دورها بعد، بسبب افتقاد العالم العربي للتضامن والتكامل الاقتصادي. بل ما زال العالم العربي يعتمد على الخارج في غذائه رغم ما هو معروف أن به ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون فدان قابلة

للزراعة ولم تستغل بعد، منها ٩٠ مليون بالسودان وحدها[١]. وهذه إمكانات العالم العربي ناهيك عما لو تضافرت معها إمكانات العالم الإسلامي أجمع.

٤- كذلك لا يقل أهمية عما سبق ما يتيحه التكامل الاقتصادي من الأسواق المتسعة أمام أي سلعة تنتج في هذا العالم لسد احتياجات أبنائه، بحيث نستطيع أن نستغني عن الاستيراد من العالم الخارجي، إلا في أفضل الظروف التي تحقق مصلحتنا على قدم المساواة مع مصالح الدول الأخرى التي تستنزف خيراتنا اليوم، إذ نواجهها فرادى وفقراء ومحتاجين.

٥- التكامل الاقتصادي سيمنح الدول الإسلامية الشخصية الذاتية، ويحميها من أن تكون ذيولا، بل يدفعها إلى أن تحتل مكانها في قيادة العالم، وتستعيد دورها شاهدة على الأمم ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾[البقرة:١٤٣] وهذا الشعور يولد فيها «الاعتماد على النفس» في تحقيق التنمية الاقتصادية، فيحميها من الوقوع في تلك الأحبولة التي وقعت فيها جميع البلاد النامية، أحبولة رأس المال الأجنبي، التي نسجت خيوطها الدول المتقدمة لكي تبقي على الدول النامية تابعة لها فتستنزف مواردها بهذا الطريق.

إن المنهج الإسلامي يؤمن بأن الاعتماد على الخارج في استيراد رأس المال يتنافي مع مفهوم التنمية الحقيقية. ولعل واقع البلاد النامية اليوم يؤكد صدق هذه النظرة حيث إن الإحصاءات المتاحة تثبت أن تدفقات رأس المال إلى خارج البلاد النامية تفوق تدفقات رأس المال إليها[٢]. مما يصدق قولنا إن فكرة الاعتماد على رأس المال الأجنبي هي فكرة استعمارية، وطعم ابتلعته الدول النامية، وما هو إلا أداة للاستعمار

(١) د. محمد شوقي الفنجرى، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، مرجع سابق، ص٧٨ .
(٢) د. إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، ص٨٠.

الجديد. ذلك أن التجارب تثبت أنه لا تطور إلا بالابتعاد عن رأس المال الأجنبي[1] بل إن أحد خبراء البنك الدولي يعلنها صريحة فيقول: إن العالم الثالث كان سيكون في وضع أفضل لو لم تقدم له القروض التي قدمت له[2].

والمنهج الإسلامي عندما يؤمن بالاستقلال التام وينفخ في العالم الإسلامي روح الاعتماد على النفس، يولد فيه روح المغالبة والقدرة على تجميع الفائض الاقتصادي المتاح. ولن يعجز إقليم فيه عن الإسهام في توفير متطلبات التنمية. أي أن هذا المنهج إنما يقدم لهذه البلاد العزم والإرادة اللازمين لتطبيق سياسة الاعتماد على النفس والتي بدونها لن تتحقق تنمية قط، فلم يحدث في تاريخ الدنيا بأسرها، أن حقق شعب التنمية بجهود الآخرين.

تلك شذرات قليلة عن التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية للشعوب الإسلامية تمثل خطة للنهوض والتقدم فهل تقوى هذه الشعوب على أن تمسك بها؟

(١) د. محمد دويدار، إستراتيجية التطوير العربي، دار الجامعات. الإسكندرية، ط١، ص٩١ .
(٢) محبوب الحق، ستار الفقر، مكتبة مدبولي، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، ط١، ص٧١ .